بعض خصائص الموضع في اللغة العربية

الدكتورة عواطف أبشير

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

المغرب

الملخص

نتوخى في هذا المقال دراسة بعض خصائص الموضع في اللغة العربية، باعتماد دراسة تركيبية ودلالية وتوزيعية. وضمن هذا الإطار، سنبين أن الاسم المتقدم في البنية (م حد. ف) يحمل إعراب التجرد ويسلك سلوك الموضع من حيث الخصائص الإحالية والخصائص التوزيعية. ونفترض، تبعا للنظرية الإعرابية، أن الإعراب يحدد الموقع التركيبي للمركبات الاسمية وأن التطابق الغني المدمج في الفعل في الرتبة (م حد. ف) هو فاعل الجملة.

Abstract

We aim in this article to examine certain topic properties in the Arabic language, based on a syntactic, semantic, and distributional analysis. Within this framework, we will show that the noun preceding in the structure (N +V) carries the case of detachment and behaves according to the topic in terms of referential and distributional properties. We further assume, following case theory, that case determines the syntactic position of nominal constituents and that the rich agreement encoded in the verb in the position (N+V) functions as the subject of the sentence.

مقدمة

تندرج دراسة البنية التركيبية للجملة العربية ضمن الاهتمامات الأساسية للدرس اللساني المعاصر، خاصة في ضوء المقاربات التوليدية التي تربط الإعراب بالموقع التركيبي. وفي هذا السياق، يهدف هذا المقال إلى دراسة خصائص الموضع في اللغة العربية، من خلال مقاربة تركيبية ودلالية وتوزيعية، بالاعتماد على مبادئ النظرية الإعرابية. وينطلق البحث من فرضية مفادها، أن الإعراب يحدد الموقع التركيبي للمركبات الاسمية، وأن المركب الاسمي المتقدم في البنية (م حد. ف) ليس فاعلا، وإنما يسلك سلوك الموضع، من حيث خصائصه الإحالية والتوزيعية، في حين يُسند دور الفاعل إلى التطابق الغني المدمج في الفعل داخل البنية التركيبية. كما يسعى المقال إلى إبراز علاقة الزمن بالإعراب وتحديد موقع الفاعل في اللغة العربية.

1. إعراب الاسم

1.1. الرتبة في العربية

تختلف رتبة مكونات الجملة من لغة إلى أخرى. ويرى كرينبرك (1963) أن رتبة اللغة الإنجليزية هي (فا. ف. مف) (SVO)، ويؤيده تشومسكي (1981) الذي أقر أن هذه الرتبة هي أصلية في الإنجليزية، في حين خالفهما مكاولي (1968) الرأي، إذ اعتبر أن الرتبة (ف. فا. مف) (VSO) هي الرتبة الأصل في الإنجليزية. وأشار كرينبرك إلى أن اللغة العربية تنتمي إلى اللغات ذات النمط (ف. فا. مف)، ويوافقه الفاسي الفهري (1982) الذي أقر أن الرتبة في العربية هي (ف. فا. مف)، وأن الفاعل يتوسط بين الفعل والمفعول، كما توضح التراكيب التالية:

(1) أ. جلس خالد

ب. رسم محمد طائرة

ج. أعطى عمرو زيدا كتابا

واتفق الفاسي الفهري (1993) وتشومسكي (1993) على أن اللغة العربية تملك رتبتين هما: (ف. فا. مف) و(فا. ف. مف)، كما تبين التراكيب أسفله:

(2) أ. رسم الأطفال البحر

ب. الأطفال رسموا البحر

وانتقد الفاسي الفهري (1987) و(1990) و(1993) فكرة أن الرتبة (فا. ف. مف) أصلية، وأن الرتبة (ف. فا. مف) مشتقة منها من خلال صعود الحمل إلى المصدري أو البؤرة، لأن صعود الفعل في التركيب الظاهر لا يتجاوز موقع المصدري، وأنه يستقر في الصرفة لفحص الزمن ثم التطابق، بدليل أن هذا الموقع يمكن أن يحتوي على أدوات مصدرية تسبق الفعل. وهذا التصور يتماشى مع التصور الأدنى القاضي بأن نقل الفعل يخضع لمبدأ الملاذ الأخير، أي أن الفعل يصعد إلى الصرفة لفحص سماته الصُّرفية.

ومن الجدير أن نذكر بأن عدم صعود الفعل إلى المصدري يبقى تصورا يخص اللغات ذات النمط (ف. فا. مف)، كاللغة العربية واللغات الإرلندية التي يستقر فيها الفعل في الصرفة، كما جاء ذلك في كرني وبوبلجيك (1992) Carnie & Bobaljik. وفي مقابل هذا، هناك اللغات الجرمانية، كالألمانية والهولندية واللغات الاسكندنافية، التي يصعد فيها الفعل إلى المصدري.

واختلف اللسانيون في مسألة صعود الفعل إلى المصدري أو عدم صعوده. فقد ذهب بنمامون وسبورتش (1994) إلى أن الرتبة الرتبة (ف. فا. مف) هي خرج اشتقاقي من خلال صعود الفعل إما إلى مركب بؤري وإما إلى مصدري. بينما ذهب الفاسي الفهري إلى أن هذه الرتبة تشتق بصعود الفعل إلى الصرفة دون أن يتعداها إلى المصدري.

ويرى تشومسكي (1993) والفاسي الفهري (1993) أن الفرق بين النمط (ف. فا) و(فا. ف) يرجع إلى سمتي الاسم التطابقية (السمة القوية والسمة الضعيفة). ففي الحالة الأولى، ينتقل الفاعل في التركيب الظاهر إلى مخصص التطابق لكي يفحص سمته. ولهذا، نحصل على النمط (فا. ف،). وأما في حالة السمة الضعيفة، فإن المركب الاسمي الفاعل يستقر في مخصص الزمن ولا يصعد إلى مخصص التطابق. ولهذا السبب، نحصل على الرتبة (ف. فا).

وذهب بعض الكوفيين إلى أن الاسم المتقدم في (43ب) مبتدأ مرفوع بالابتداء دون الفعل، لأنهم لو زعموا أنه مرفوع بالفعل لما تغير حال الفعل حينما يتقدم عليه اسم مثنى أو جمع، ولقلنا: (*الأطفال رسم) و(*الزيدان رسم). ولذلك، وجب رفعه بالابتداء وإظهار ضمائر التثنية والجمع، لأن الفعل "لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من اثنين وجماعة. فإذا قدمت اسما مفردا على الفعل، نحو (زيد قام)[1] ، لم يحتج معه إلى إظهار ضميره لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد. فإذا قدمنا اسما مثنى على الفعل نحو (الزيدان قاما)، أو مجموعا نحو (الزيدون قاموا)، وجب إظهار ضمير التثنية والجمع، لأنه قد يخلو من ذلك. فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس، ولم يعلم أن الفعل لاثنين أو جماعة"[2].

وهذا ما قد دافع عنه نحاة البصرة الذين ذهبوا إلى أن الاسم المتقدم مبتدأ، وأن ضمائر التثنية والجمع التي تظهر على الفعل هي الفاعل. ويرتكز تصورهم على فكرة نحوية حكمها أن الفاعل يجب أن يتأخر عن رافعه أي الفعل[3]. وسنقدم في ما يلي حججا حول عدم تقدم الفاعل في العربية.

2.1. الموضع وخصائصه الإحالية

يرى الفاسي الفهري (1993) أن المركب الحدي الذي يتقدم على الفعل هو فاعل انتقل من مخصص المركب الفعلي إلى مخصص التطابق. ويعتبر أن تقدمه على الفعل لا ينطبق على كل المركبات الحدية، من قبيل المركبات الاسمية النكرة التي تتموضع دائما بعد الفعل ولا يمكن لها أن تسبقه، كما يتضح من البنيات أسفله:

(3) * أحد اتصل بها

(4) اتصل أحد بها

يقترح الفاسي الفهري (1993) تفاديا للحن البنية (3) أن يكون الفاعل المقدم يتسم بإحالة ضعيفة؛ ويراد بها أن يكون المركب الحدي يحمل سمة التخصيص (Specific) أو مسورا أو جنسا، كما هو موضح على التوالي في (5) و (6):

(5) بقرة تكلمت

(6) أ. كل رجل يحترم هذا

ب. لا جند يستطيعون دخول المعركة

وإذا كان العنصر المفكك إلى اليمين معرفا، وكان سابق الضمير يتسم بإحالة قوية، فإن هذا الاسم المتقدم يكون في موقع الموضع ويتسم بإحالة قوية[4]:

---

[1]) اعتبر الأنباري أن الفعل (قام) لا تظهر على آخره لاصقة الإفراد، بخلاف ما يحدث في الفعل المتصل بلواصق التثنية والجمع. وقد انتقدنا، في ما سبق، هذا الوصف. فقد بينا في فقرة التقويس وصرفات الزمن والتطابق والوجه، اعتمادا على نظرية الصرافة المورفيمية، أن بنية الجذر العربي هي بنية خطية تضاف إليها لواصق وصوائت أشرنا إلى أنها عبارة عن لواصق تفيد صرفات مختلفة. وهذا ما جعلنا نعتبر أن لواصق التطابق تخضع لخاصية التقويس وسميناه بالتقويس التطابقي.

[2]) انظر الأنباري، أسرار العربية، ص. 83-84.

[3]) انظر بن صالح العثيمين، شرح ألفية بن مالك، ص. 462-466.

[4]) الفاسي الفهري، (1993)، ص. 29.

(7) هذه المدينة أعشقها

وتنقسم المركبات الحدية إلى نوعين: مركبات حدية بإحالة ضعيفة، كما في (5) و(6)، ومركبات حدية بإحالة قوية تقع في موقع الموضع، كما في (7). ويجب أن يكون الموضع في هذه الحالة معرفا.

وتجدر الإشارة إلى أن الموضع في اللغة العربية لا يكون بالضرورة معرفا، سواء أكان مربوطا بضمير الفاعل، كما في (5) و(6)، أم مربوطا بضمير المفعول، كما يتبين من التراكيب التالية[5]:

(8) أ. صديق (من أصدقائي) راسلته البارحة

ب. لا أحد يحترمه الناس في هذا البلد

ج. كل امرأة تعجبها الأناقة

فالموضع (صديق) في (8أ) يرتبط بضمير المفعول وغير معرف، لكنه يحمل تأويل التخصيص؛ أي أن المتكلم راسل صديقا محددا في ذهنه. ويلاحظ أن الموضع في (8ب) و(8ج) يرتبط بضمير المفعول ويسور بأداة النفي (لا) وبالسور الكلي (كل)، كما هو الحال في الفاعل المقدم المربوط بضمير الفاعل في (6أ) و(6ب).

وتبين المعطيات أن الموضع وما يعد فاعلا مقدما يتصرفان بشكل مماثل من حيث سمة التخصيص والتسوير، وأن الاسم المتقدم لا يستلزم أن يكون معرفا بغض النظر عن طبيعة الضمير العائد عليه[6].

ولهذا، نقدم مبدأ الرحالي (2003) الذي يجسد الخصائص الإحالية للموضع:

(9) يستلزم أن يكون الموضع على الأقل مسورا أو حاملا لسمة التخصيص.

ويتقاطع هذا المبدأ مع تصور النحاة الذين جعلوا التخصيص والتسوير من الخصائص المسوغة للمبتدأ النكرة[7] ، ومع تصور دمرداش (1989) التي اعتبرت أن شرط اشتراك الموضع والضمير العائد عليه في سمتي التخصيص والتطابق شرط ضروري.

والإشكال الذي يطرح هنا هو: كيف يمكن تفسير تحقق علاقة الإحالة المشتركة بين الموضع المتسم بالتخصيص والضمائر التي تتسم إحاليا بسمة التعريف؟

تتحقق هذه العلاقة، لأن سمة التخصيص الإحالية هي سمة ثنائية تتموضع بين التعريف والتنكير، كما يتبين من خلال التخصيصات[8] أسفله:

(10) أ. المعرفة: [+ معهود، – جديد]

ب. النكرة المخصصة: [+ معهود، + جديد]

ج. النكرة المحضة: [– معهود، + جديد]

إذن، تتحقق علاقة الإحالة المشتركة، لأن الموضع المخصَّص والضمير المعرَّف يتقاسمان السمة [+ معهود].

---

[5]) الرحالي، (2003)، ص. 139.

[6]) الرحالي، (2003)، ص. 139.

[7]) انظر بن صالح العثيمين، شرح ألفية بن مالك، ص. 216-227.

[8]) الرحالي، (2003)، ص.140.

ويتبين، من خلال هذا، أن المركب الحدي ينقسم إلى قسمين: مركبات حدية بإحالة قوية نرمز لها ب [+ إ]، ومركبات حدية بإحالة ضعيفة [– إ]، وأن التخصيص يسهم في رصد الخصائص الإحالية للموضع في اللغة العربية.

3.1. الموضع وخصائصه التوزيعية

يحتل الموضع، على غرار أسماء الاستفهام، موقع مخصص المصدري الذي يعتبر موقعا غير موضوع. لننظر إلى المثالين التاليين:

(11) الأولاد قاموا

(12) صديق راسلته البارحة

يرى الرحالي (1996) و(2003) أن الموضع الفاعل الذي يربط موقع الفاعل، كما في (11)، والموضع المفعول، كما في (12)، يسلكان نفس السلوك التوزيعي، إذ يمكن لهما أن يتقدما أو يتأخرا عن أسماء الاستفهام التي تحتل رأس المصدري، كما يمكن أن يقعا في سياق المصدري التأكيدي والشرطي. ويمكن التمثيل لها بالتراكيب التالية:

(13) أ. الأولاد هل جاؤوا

ب. القصة هل قرأتها

(14) أ. أ طالب جاء أم أستاذ؟

ب. أ طفل قتلوه البارحة؟

(15) أ. ظننت أنَّ الأولاد جاؤوا

ب. ظننت أنَّ القصة قرأتها

(16) أ. إن هندا مرضت فادعوا لها

ب. إن هندا صادفتها فاعزُمها

كما يمكن للموضع الفاعل والمفعول أن يتقدما على المصدري الشرطي، كما في المثالين التاليين:

(17) أ. هند إن مرضت فادعوا لها

ب. هند إن صادفتها فاعزمها

يتبين أن الموضع يمكن أن يتصدر التركيب أو أن يأتي في رتبة بعد المصدريات. وعليه، فإن الاسم المتقدم ليس فاعلا، كما جاء في الفاسي الفهري (1981) والرحالي (1996).

وسنبين، في ما يلي، أن فاعل الجملة هو الضمير المدمج في الفعل نتيجة التطابق الغني، كما جاء في الفاسي الفهري (1990) و(1993). وسنقدم حججا أخرى تدعم هذا التصور، إضافة إلى الحجج الإحالية والتوزيعية.

1.3.1. الموضع وقيود المحلية

تنقسم بنى التفكيك في العربية، حسب الفاسي الفهري (1985)، إلى بنى التفكيك من جهة اليمين، وبنى التفكيك من جهة اليسار، كما تبين المعطيات أسفله:

(18) خالد ضربته

(19) ضربته خالد

تولد هذه البنى في الأنحاء التوليدية الأولى عن طريق تحويل النقل، على غرار البنى المبأرة، وذلك بنقل المركب الاسمي من موقع داخلي إلى موقع خارجي تاركا أثرا ضميريا. إلا أن روس (1967) Ross لاحظ بعد ذلك أن البنى المفككة تختلف عن المبأرة، بكون هذه الأخيرة لا تترك أثرا ضميريا ظاهرا في التركيب للعنصر المنتقل، بخلاف التفكيك. ويمكن التمثيل لهذا التمايز بالتراكيب الآتية:

(20) أ. هند متى صادفتها؟

ب. كتاب في الأخلاق، أعرف الكاتب الذي ألفَّه

(21) أ. * هندا متى رأيت؟

ب.*كتابا في الأخلاق، أعرف الكاتب الذي ألفَّ

يرى روس (1967) والفاسي الفهري (1981) أن البنى المفككة لا تحترم قيود النقل، كالقيود المحلية، بخلاف البنى المبأرة. وهذا ما يفسر لحن البنيتين في (21)، حيث انتقل العنصر المبأر في (21أ) فوق اسم الاستفهام، وفي (21ب) خارج جملة الصلة ذات الرأس الاسمي. وهذان النقلان يخالفان قيد المركب الاسمي المعقد الذي لا يسمح بنقل أي عنصر يرد داخل مركب اسمي إلى موقع خارج هذا المركب، كما يخالف قيد جزيرة الاستفهام الذي يمنع نقل مكون من داخل الجزيرة إلى خارجها.

وأما بالنسبة إلى البنيتين في (20)، فنلاحظ أن الجملتين سليمتان، رغم أن الموضع ترك أثرا ضميريا في تركيب الاستفهام (20أ)، وفي المركب الاسمي المعقد في (20ب). وهذا يعني أنهما لم يتأثرا بهذين الموقعين المحليين.

وما دام الموضع لم يتأثر بهذه القيود، فإن هذا الأمر يؤكد أن الموضع لم يُنقل من داخل المركب الفعلي إلى الموقع الجديد الموجود فيه.

وما يدعم هذا التصور هو سلوك موضع الفاعل الذي لا يحترم قيود المحلية، على غرار موضع المفعول، كما يظهر في المعطيات أسفله، حيث تخرق الجملة (22أ) قيد جزيرة الاستفهام، في حين تخرق الجملة (22ب) قيد المركب الاسمي المعقد، مثلما حدث في التركيب (20):

(22) أ. التلاميذُ ماذا تصفَّحوا؟

ب. التلاميذُ أعرف الكتاب الذي تصفحوه

وبالتالي، فإن خرق المركب الحدي المتقدم لقيود المحلية دليل على أنه لم ينتقل إلى موقع قبل الفعل.

2.3.1. الموضع وقيد الجزيرة

يبين رشمونت (1989) أن الموضع يولد في كثير من اللغات جزيرة أمام نقل الموضوعات، كالموضع في اللغة العربية. وهذا ما يفسر لحن البنيتين (23ب) و(24 ب):

(23) أ. الأستاذُ تصفح القصة

ب. *؟ القصةَ الأستاذُ تصفح

(24) أ. خالد أعطيته اللوحةَ

ب. * اللوحةَ خالد أعطيته

ويفسر النحويون العرب هذا اللحن بفصل المفعول المتقدم عن الفعل العامل فيه باسم مرفوع، حيث يعمل فيه الابتداء. وتبعا لهذا التصور، فإن لحن البنيتين يرجع إلى خرقهما للمبدأ العاملي الذي ينص على عدم الفصل بين العامل ومعموله. وخلافا للمركب الاسمي المتقدم في البنية (23أ)، نلاحظ أن المركب الاسمي الفاعل يسمح بنقل الموضوعات ولا يولد جزيرة أمام نقل هذه الموضوعات، كما هو مبين في (25ب):

(25) أ. تصفح الأستاذُ القصةَ

ب. القصةَ تصفح الأستاذُ

نلاحظ، من خلال مقارنتنا بين البنيات أعلاه، أن المركب الاسمي المتقدم في (23أ) موضع وليس فاعلا متقدما، ما دام لم يسمح بنقل المركب الاسمي المفعول وخلق جزيرة أمام نقله، بخلاف فاعل الجملة في (25أ) الذي يسمح بذلك. وهذا التوزيع يؤكد أن الفاعل المتأخر في (25ب) والمركب الاسمي (الموضع) في (23أ) يختلفان في الخصائص التوزيعية، وأن الموضع أو المركب الاسمي المتقدم في (23أ) يشترك مع المفعول (25ب) في الخصائص الإحالية، ويحتلان موقعا غير موضوع ويحملان إعرابا، رغم غياب الواسم الإعرابي. وقد أطلق الفاسي الفهري (1985) على هذا النوع من الإعراب إعراب التجرد الذي يزول بدخول العوامل البنيوية.

إن الإشتراك في هذه الخصائص بين الموضع والمفعول يبرهن على أن المركب الحدي المتقدم في الرتبة (فا. ف) موضع يحتل موقعا غير موضوع وليس فاعلا. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما الذي يجعل الفاعل فاعلا وليس موضعا؟ وما المسؤول عن تحديد موقع الفاعل في العربية؟

4.1. التوزيع التركيبي للفاعل

1.4.1.موقع الفاعل

افترض مجموعة من اللغويين تصورات عديدة بخصوص اشتقاق وتوسط الرتب المختلفة بين اللغات الطبيعية. واعتبروا أن الاختلاف في الرتب بين اللغات يرجع إلى اتجاه إسناد الإعراب. يسند الإعراب في العربية إلى اليسار، بينما في اللغة الإنجليزية تسنده المقولات الصرفية إلى اليمين وتسنده المقولات التركيبية إلى اليسار[9]، في حين اعتبر أوحلا (1988) أن رتبة مقولتي الزمن والتطابق هما السبب وراء الاختلاف الرتب. وافترضت شنغ (1990) Chung أن الفرق يرجع إلى اختلاف جهة تواجد مخصص الصرفة في يمين أو يسار المركب الصرفي.

اتفق بورر (1983)Borer وتشومسكي (1992)Chomsky والفاسي الفهري (1993) على أن التوسيط واختلاف الرتب بين اللغات يرجع إلى السمات الصَّرفية التي تُسقط على المستوى التركيبي في المقولات الصُّرفية. ولذلك، اعتبر تشومسكي (1992) أن تناوب الرتب في اللغة العربية يرجع إلى سمتي التطابق الاسمية.

ويؤكد الفاسي الفهري (1990) و(1993) أن هذا التناوب يرجع إلى الخصائص الصرفية للتطابق. ولكن الرحالي (2003) لم يشاطره الرأي، إذ قدم اقتراحا يرصد الرتبة السطحية للفاعل الظاهر والضميري سماه بوسيط الرفع القاضي بأن "سمة الرفع الإعرابية تمحى إما بواسطة عملية طابق على مسافة بعيدة، وإما بواسطة الدمج". وقد مثَّل على التوالي لهذا المقترح بما يلي:

(26) (م ز (ز، نام غ (م ف الطلبة (ف، ث غ))))

(27) (م ز(ز، (نام(وا) ع)غ (م ف ث ع (ف، ث غ))))

[9]) تبنى هذا التصور كل من إمندز Emonds (1985) وتريفس Travis(1984) وكوبمان Koopman(1984) وسبرت Sproat(1985) والفاسي الفهري (1987) و(1990).

اعتبر الرحالي (2003) أن الفعل في (26) يصعد إلى صرفة الزمن لمحو سمة الزمن الفعلية، بينما يقوم الفاعل بفحص سمة إعراب الرفع الذي يرتبط بصرفة الزمن بواسطة عملية طابق على مسافة بعيدة. وأما في التمثيل (27)، فيتم محو إعراب الرفع من خلال الدمج في الفعل إثر صعود ضمير الفاعل إلى الزمن.

ويؤكد التمثيلان أن اشتقاق رتبة (ف. فا) في اللغة العربية يرجع إلى سمات الفاعل الصرفية وسمة الفعل الزمنية التي يتم فحصها قبل التهجية بصعوده إلى صرفة الزمن، وأن وسيط الرفع المقترح يثبت أن الفاعل لا يتقدم في العربية على الفعل، لأن سمة الرفع الإعرابية التي يتضمنها الزمن تمحى في حالة الفاعل الضميري بواسطة عملية الدمج، أو بواسطة عملية طابق على مسافة بعيدة في حالة تحقق الفاعل ظاهريا. كما يبرز اقتراح وسيط الرفع أن المسؤول عن توزيع الفاعل هو الإعراب، بدليل أن التطابق القوي يظهر ليتحقق هذا الإعراب في حالة إذا لم يكن مركب اسمي حاملا لإعراب الرفع، كما هو مبين في المثالين التاليين:

(28) ظننت أنَّ التلاميذَ قرؤوا القصة

(29) كان الأولاد يرسمون

نلاحظ أنه رغم تحقق علاقة التطابق بين المركب الحدي (التلاميذ) والفعل، إلا أنه ليس فاعلا بدليل أنه يحمل إعراب النصب. والأمر نفسه بالنسبة إلى المركب الحدي (الأولاد)، فهو مبتدأ أسند إليه الناسخ (كان) إعراب الرفع.

وعليه، فإن عدم فاعلية المركب الحدي في هذين التركيبين يدل على أن الفاعل لا ينتقل في التركيب السطحي إلى صرفة الزمن. وسنعرض في ما يلي حججا أخرى تدعم أن مخصص الزمن في اللغة العربية لا تتحقق فيه عملية طابق، سواء بواسطة النقل أو الضم.

قدم تشومسكي (1992) والفاسي الفهري (1993) والرحالي (2003) بنية مجردة ترصد الموقع التركيبي الذي يُحتمل فيه تقدم الفاعل في اللغة العربية، كما هو موضح أسفله:

(30) أ. (م تط فا غ (تط ف ع(م ز ث غ(ز، ث ع(م ف ث غ(ف، ث ع))))))

ب. التلاميذ درسوا

يطرح التمثيل البنيوي في (30أ) مجموعة من المشاكل. وقبل أن نرصدها، يجدر أن نذكر أننا تحدثنا عن لواصق التطابق في الفصل السابق، ووضحنا أنها تنقسم في اللغة العربية، بحسب قيمة التخصيص، إلى تطابق غني وتطابق فقير. ففي الرتبة (ف. فا) يطابق الفعل الفاعل في سمتي الجنس والشخص، بنيما يطابق الفعل المركب الاسمي المتقدم في جل سمات التطابق (الجنس والعدد والشخص). ولذلك، فقد اعتبر الفاسي الفهري (1996) أن التطابق الغني تام التخصيص، في حين اعتبر التطابق الفقير ناقص التخصيص، لأنه مخصص فقط بسمة الجنس دون العدد.

ولضبط التطابق في العربية وتفادي مجموعة من الإشكالات التوزيعية، اقترح الفاسي الفهري (1993) مقياسا يضبط ورود التطابق داخل بنيات اللغة العربية سماه بمقياس التطابق، الذي نقدمه في ما يلي:

(31) أ. يتم تسويغ التطابق المخصَّص فقط بواسطة مركب اسمي مُحيل في مخصصه، أو بواسطة تواجد

أحد عناصر السلسلة المحيلة في مخصصه،

ب. يتم تسويغ المركب الاسمي المحيل فقط بواسطة التطابق القوي في مخصص التطابق.

وقد وضع الفاسي الفهري (1993) هذا القيد على التسويغ الذي يتم تبادله بين التطابق القوي أو الغني والسلسلة المحيلة في مخصص التطابق. ويقصي هذا القيد ظهور الضمائر المبهمة في مخصص التطابق، والتي تعتبر غير محيلة في التراكيب، كما يظهر من المثال (32) الذي يوضح أن الضمير المبهم لا يطابق الفاعل في العدد.

(32) أ هي قامت الفتيات

وإذا نظرنا إلى البنية (33)، سنلاحظ أنها تطرح مشكلا أمام شرط مقياس التطابق الذي يسوغ بواسطة تواجد أحد عناصر السلسلة المحيلة في مخصص التطابق. ومفاد شرط مقياس التطابق أن المركب الاسمي لا يمكنه تكوين سلسلة مع الأثر في مخصص التطابق من أجل تسويغ التطابق القوي، لأن هذه العملية ستؤدي إلى خرق قيد الربط الأدنى[10].

(33) (م س الطلبة ع (م مص ماذا(م تط ث ع(تط، قرؤوا ع))))

وإذا رجعنا إلى البنية المجسدة في (30أ)، سنلاحظ أنها تطرح إشكالا يتعلق بالتعداد الذي تنطلق منه الحوسبة. فإذا فحص المركب الحدي أو التطابق الضميري إعراب الرفع، فإن سمة إعراب العنصر الآخر ستظل غير مفحوصة، أي بدون إعراب. وهذا يعد خرقا للمصفاة الإعرابية[11].

وعليه، يتبين أن افتراض تقديم الفاعل في العربية يطرح مشاكل نظرية وتطبيقية. وسنقدم حجة أخرى تتعلق بإعراب المركب الاسمي المتقدم.

2.4.1. قيد امتناع النقل

تطرح مسألة تقدم الفاعل إشكالا حول إعراب المركب الاسمي المتقدم. نفترض أن المركب الاسمي المتقدم يفحص إعرابه البنيوي داخل إسقاط مركب الزمن أو التطابق بواسطة العلاقة مخصص – رأس. وإذا اعتبرنا أن هذا الافتراض صحيح، فإن المركب الاسمي المتقدم يجب أن لا يرد في موقع إعرابي آخر. وللتأكد من صحة الافتراض، ننظر في التركيبين التاليين:

(34) أ. اللوحةَ رسمت مريم

ب. * أظن أنَّ اللوحةَ رسمت مريم

يدل لحن التركيب في (34ب) على أن المركب الاسمي المنصوب لا يمكنه أن يظهر في مجال المصدري (أنَّ)، على اعتبار أن هذا المجال موسوم بإعراب النصب، لأن نقل المركب إلى مجال المصدري يخلق تنازعا على المستوى الإعرابي. ولذلك، فإن هذا الامتناع في عملية النقل يرجع إلى قيد الامتناع الذي يمنع النقل من موقع إعرابي إلى موقع آخر. ويشتق هذا القيد من مبدأ الملاذ الأخير القاضي بأن النقل لا يتم إلا لضرورة صرفية. وما دام الاسم في هذه الحالة يحمل الإعراب مسبقا، فإنه لا ينقل لفحص إعراب آخر. ولكن، إذا كان الموضع مفككا ويحمل إعراب التجرد، فإن التركيب يصبح سليما، كما يتأكد من (35):

(35) أ. اللوحةُ رسمتها مريم

ب. أظن أنَّ اللوحةَ رسمتها مريم

وإذا قارنا بين (35ب) و(36):

(36) أ. أظن أنَّ الطلبةَ قرؤوا الكتاب

ب. * أظن أنَّ الطلبةُ قرؤوا الكتاب

يتبين أن قبول المركب الحدي لإعراب النصب يؤكد أنه موضع غير منقول وأن إعراب الرفع الذي يحمله الموضع هو إعراب متجرد.

وأما بالنسبة إلى فكرة أن الفاعل ينتقل في التركيب السطحي إلى مخصص الزمن لفحص الإعراب، فنقدم توزيع بعض المقولات الوظيفية التي تجعل من الزمن فضلة لها ولا تقبل ورود مركب حدي في مجال مخصص الزمن:

---

[10]) الرحالي، (2003)، ص. 150.

[11]) المرجع نفسه.

(37) أ. سوف يقبل المتظاهرون النظام الجديد

ب. * سوف المتظاهرون يقبلون

(38) أ. قد يقبل المتظاهرون النظام الجديد

ب.* قد المتظاهرون يقبلون النظام الجديد

(39) أ. لن يقبل المتظاهرون النظام الجديد

ب.* لن المتظاهرون يقبلون النظام الجديد

يؤكد لحن التراكيب (37ب) و(38ب) و(39ب) أن المركب الحدي لا يمكن أن يرد في مخصص الزمن مع مقولات تنتقي الزمن فضلة لها، ولا يمكن أن يرد الموضع في التركيب (40) في موقع مخصص التطابق، لأنه موقع موضوع، وإنما يرد في موقع غير موضوع خارج إسقاط التطابق.

(40) الطلبةَ قرؤوا

يتضح، من خلال الحجج الإحالية والتوزيعية والإعرابية المقدمة أعلاه، أن المركب الاسمي في الرتبة (م حدي > ف) هو موضع وليس فاعلا مقدما، وأن الإعراب هو الذي يحدد موقع الفاعل في الرتبة السطحية ويعاينه بنيويا. ولذلك، فإنه يتحتم علينا تحديد فاعل الجملة من خلال إبراز مميزات المقاربة الإعرابية في رصدها لتوزيعه.

5.1. تركيب الفاعل

1.5.1. تحليل الدمج

لا يظهر التطابق القوي مع المركب الحدي الفاعل. ولهذا، كانت البنية (41) لاحنة. ولسلامة التركيب يلزم حذف سمة العدد، كما في (42)، أو حذف الفاعل المعجمي، كما في (43):

(41)* رسموا التلاميذ

(42) رسم التلاميذ

(43) رسموا

اعتمدت الأدبيات اللسانية لدراسة تركيب الفاعل الفارغ وتوزيع التطابق على تحليل قائم على فكرة جوهرية مفادها أن التطابق القوي الذي يتصل بالفعل يقوم بمعاينة الضمير الفارغ.

يشير تشومسكي (1992) إلى أن عملية ضمّ مُسوغ تتم وفق علاقة مخصص – رأس مع التطابق. ويتم تسويغ هذه العملية في إطار نظرية الإعراب. وذهب الفاسي الفهري (1984) إلى أن بنية الدمج أو الفاعل الفارغ لا تشتمل على ضمير فارغ، على أساس أن التطابق الغني في (43) هو الذي يحتل موقع الفاعلية وهو الذي يفحص الإعراب، وليس الضمير الفارغ. وهذا التصور يبين أن التطابق الغني ضمير فاعل يُدمج في الفعل بانتقاله إلى مقولة الزمن، وأنه خلال الدمج يُمحى إعراب الرفع.

2.5.1. ضمير الفاعل

يتفاعل في اللغة العربية نسق الضمائر ونسق التطابق. ولذلك، فإنه يصعب دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر. ويطرح هذا التفاعل مجموعة من التساؤلات التي يمكن الإجابة عنها بدراسة النسقين.

وتتمثل أهم التساؤلات في الاشتراك اللفظي بين الضمائر وعلامات التطابق والتباس التطابق بالاتصال الضميري. ولتجاوز هذا المشكل، افترض الفاسي الفهري (1990) أن علامات التطابق والضمائر المتصلة أو المربوطة (Bound pronominals) بمثابة عناصر أو أشكال صُرفية مربوطة تنتمي إلى طبقة واحدة هي طبقة العناصر الوظيفية أو الصُرفية ذات الطابع الاسمي، بخلاف ما ذهب إليه النحاة الذين اتفقوا على أن الواو المتصلة بالفعل في(44) هي ضمير الفاعل وليست علامة تطابق.

(44) رسموا

نتبنى طرح الفاسي الفهري (1981) لتحديد فاعل الجملة القاضي بأن الضمير المدمج في الفعل هو فاعل الجملة وليس ضميرا فارغا.

ينبني النسق الضميري على طبقتين من العناصر الضميرية: ضمائر منفصلة، وتشتمل على ضمائر الرفع البارزة، من قبيل: أنا، أنت، هو، هي ... وضمائر غير الرفع، من قبيل: إياي، إياك، إياه، إياها... وتحتل هذه الطبقة موقعا اسميا. وأما الصنف الثاني، فيتمثل في الضمائر المتصلة. وإذا نظرنا إلى التراكيب التالية:

(48) أ. أنتم رسمتُم

ب. أنت رسمتَ

(49) أ. رسمتُم

ب. رسمتَ

(50) أ.* رسمتُم أنتم

ب. * رسمتَ أنت

نلاحظ أن الضمير الفاعل يأتي منفصلا في الرتبة (فا. ف)، كما في (48)، في حين يأتي متصلا في الرتبة (ف. فا)، كما في (49). ويلاحظ أن البنية (50أ) لاحنة، لأنه لا يمكن أن يرد الضمير المتصل (تُم) و(تَ) والضمير المنفصل (أنتم) و(أنت) في الرتبة (ف. فا). ويدل هذا اللحن وعدم تواردهما معا على أن الضمير الذي يحيل على التطابق الغني (الضمير المتصل) يعتبر ضمير الفاعل وليس مجرد علامة صرفية تعاين الضمير الفارغ؛ أي أن البنيتين لاحنتان في القراءة التي تعد الضمير المنفصل (أنتم) و(أنت) فاعلا. أما قراءة التوكيد، فإنها تجعل البنيتين سليمتين .

وإذا نظرنا إلى البنية (51)، سنلاحظ أن التطابق الغني يتصرف على غرار الضمائر التي تحترم المبدأ (ب) من نظرية الربط[12] الذي ينص على أن كل ضمير حر في مقولته العاملية. فالضمير (ن) في (51) حر في مقولته العاملية ومربوط بالمركب الاسمي (الطالبات).

(51) الطالبات متى دخلْنَ

ولدعم فاعلية التطابق الغني، نعتمد على رائز السور الكلي[13] في المعطيات أسفله:

(52) دخلن كلُّهن

[12]) تقارن نظرية الربط، التي اقترحها تشومسكي (1981)، بين صنفين من المركبات الاسمية: مركبات اسمية حرة إحاليا ومركبات اسمية مربوطة إحاليا، حيث تدرس الكيفية التي يتم بها الربط بين هذه المركبات. وتقدم هذه النظرية ثلاثة مبادئ، وهي:

أ) كل عائد مربوط في مقولته العاملية

ب) كل ضمير حر في مقولته العاملية

ج) كل تعبير محيل حر

[13]) الرحالي، (2003)، ص. 158.

(53) دخلت الطالبات كلُّهن

(54) صادفتُهُنَّ كلَّهن

نلاحظ أن ضمير الفاعل في (52) يقبل التوكيد بسور كلي، لأنه له نفس سلوك الفاعل (الطالبات) في (53) ونفس سلوك الضمير المفعول المتصل في (54) في قبولهما للتوكيد بالسور (كل).

ومادام الضمير المدمج في الفعل يقبل التوكيد بالسور الكلي ويحترم المبدأ (ب) من نظرية الربط، فإن الفاعل هو التطابق الغني المدمج في الفعل. وعليه، فإن إعراب الرفع الذي يحمله الزمن يسوغ التطابق الضميري، لأنه يحتاج لفاحص يفحصه.

خاتمة

ناقشنا، في هذا المقال، إعراب خصائص الموضع في اللغة العربية. ونظرنا في بعض القضايا التي تطرح عند دراسة هذا الموضوع. وتبين، باعتماد النظرية الإعرابية، أنها تفسر الخصائص السطحية للموضوعات، وأن خصائص مقولة الزمن الإعرابية تحدد موقع الفاعل والموضع، وأن المركب الحدي المتقدم في الرتبة (م حد .ف) ليس فاعلا، وإنما يسلك سلوك الموضع، من حيث خصائصه الإحالية والتوزيعية، وأن الموضع يحمل إعراب التجرد، لعدم وجود عامل بنيوي يسند إليه إعرابا .كما توصلنا، إلى أن اللغة العربية لا تقدم الفاعل على الفعل، بخلاف اللغات الهندوأروبية، لأنها لا تعتمد على محو إعراب الزمن بواسطة النقل إلى مخصص الزمن، بينما تسمح بمحو إعراب الرفع بواسطة التطابق في الزمن. وبخصوص تحليل الدمج، فإن التطابق الغني المدمج هو فاعل الجملة: (م حد. ف$_{\text{تط.غ}}$).

المراجع والمصادر

- الأنباري، أبي بركات عبد الرحمن بن محمد، ***أسرار العربية***، تحقيق: محمد البهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1887.
- الرحالي، محمد،1996، "ملاحظات عن الرتبة والإعراب"، ***اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب***، منشورات كلية الآداب الرباط، المغرب.
- الرحالي، محمد،2003، ***تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة***، دار توبقال للنشر، المغرب.
- الفاسي الفهري، عبد القادر،1985، ***اللسانيات واللغة العربية***، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر،1990، ***البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة***، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- محمد، بن صالح العثيمين، ***شرح ألفية بن مالك***، مكتبة الرشد، الرياض.
- Benmamoun, E, Aoun, J, & Sportiche, D, 1994, « ***Agreement, word order, and conjunction in some varieties of Arabic*** », *Linguistic inquiry*, pp 195-220.
- Bobaljik, J. D, & Carnie, A. H, 1992 , « A minimalist approach to some problems of Irish word order », ***In Proceedings of the Harvard Celtic Colloquium*** . Dept of Celtic Languages and Literatures, Faculty of Arts and Sciences, Harvard University. pp. 110-134.
- Borer, H,1983, ***Parametric Syntax***. Dordrecht, Foris.
- Chomsky, N, 1981, ***Lectures on government and binding: The Pisa lectures*** (No. 9), Walter de Gruyter.
- Chomsky, N, & H. Lasnik, 1992, ***Principles and parameters theory. Syntax: An international handbook of contemporary research***.
- Chomsky, N, 1993 ,« ***A minimalist program for linguistic theory*** » MIT Occasional Papers in Linguistics, Cambridge Mass.
- Dermidache, H, 1989 , « ***Nominative NPs in Modern Standard Arabic*** », Ms. MIT.
- Emonds, J. E, 1985, « ***A unified theory of syntactic categories*** », In *A Unified Theory of Syntactic Categories*, De Gruyter Mouton.
- Fassi Fehri. A, 1981, ***Linguistic arabe : Forme et interpretation. Publication of the Faculty of Letters***. Rabat.
- Fassi Fehri, A. 1987, « **Case**, **Inflection**, **VS Word Order and X'Theory** », In *Proceedings of the First International Conference of the Linguistics Society of Morocco* (Vol. 1, pp. 189-221).
- Fassi Fehri, A, 1993, ***Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words***, Dordrecht, Kluwer Academic Publishers.

- Fassi Fehri, A, 1996, ***Distributing features and affixes in Arabic subject verb agreement paradigms***, *AMSTERDAM STUDIES IN THE THEORY AND HISTORY OF LINGUISTIC SCIENCE SERIES 4*, pp79-100.
- Greenberg, J. H, 1963, ***Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements***. *Universals of language*, *2*, Cambridge, MIT Press, pp 73-113.
- Koopman, H, 1984, ***The Syntaxe of Verbs***, Dordrecht, Foris, Holland.
- McCawley, J. D, ***Lexical insertion in a transformational grammar without deep structure***, Chicago Linguistic Society, Linguistics Departement. University of Chicago, 1968, pp. 71-81.
- Ouhalla, J, 1988, ***The syntax of head movement: A study of Berber*** ,Doctoral dissertation, University of London.
- Ross, J. R, 1967, ***Constraints on variables in syntax***.
- Sproat, R. W, 1985, ***On deriving the lexicon*** (Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology).
- Travis, L. D, 1984, ***Parameters and effects of word order variation*** ,Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology.